

الفضية الشريطة تنقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هي التي
 حكم فيها بالزوج بين جزئيهما اي بيوت نسبة على تقدير ثبوت
 نسبة اخرى والمنفصل هي التي حكم فيها بالتالي بين جزئيهما
 ومعنى الزوج في المتصل هو ان يكون الجزء الاول ملزما والثاني
 لازما ومعنى التالي في المنفصل هو ان يكون الجزء انما
 ضيق في الصدق والكدب يعني ان صدق هذا كذب هذا وان
 كذب هذا صدق هذا فالمتصل تنقسم الى لزومية واقايم
 والمنفصل تنقسم الى حقيقي وهي ما نعت الجيع والخلو معا
 والى ما نعت الجيع والى ما نعت الخلو انتهى

المنطق
 قال السيد الشارح في كونه حاشية على القطب شرح الشارح في
 في مقولته الواقعة على العكس المستوي ما حاصله ان العكس له
 اطلاقان يطلق ويراد به المعنى المصدرى اي نفس التبدل
 ويطلق ويراد به القضية الحاصلة بالتبدل قوله فيكون
 العكس بالمعنى الاول اي نفس التبدل دون المعنى الثاني
 اي بعون في الكتب اي بعون المصنفون فيقولون العكس هو جعل
 الموضوع محورا والمحكوم موضوعا اه قوله ويعرف العكس
 بالمعنى الثاني اي بعون العكس بالمعنى الثاني وهو القضية
 الحاصلة بالتبدل فيقال العكس اخص قضية لازمة للقضية
 بطريقة التبدل ببيان ان المراد من لازمة للضرورة انما هي
 لازمة للضرورة ايضا والمصلحة لازمة للضرورة
 ايضا الا ان اللازمة اخص من الممكنة والمصلحة لا بد ان
 وجد الوجود وجد الامكان والاطلاق وليس كل واحد
 الامكان او الاطلاق وجد الوجود فاللازمة اخص قضية
 لازمة للتخصيص اي الاصل اعني للضرورة فيكون اللازمة
 عكس الضرورية قوله فلا بد في اثبات العكس اي المعنى
 الثاني قوله احد هما اي احد الامرين ان هذه القضية لازمة
 للاصل كاللازمة لازمة للضرورة لانه كما وجد الضرورية
 وجد



وجد الوجود بدون العكس قوله والثاني اي الامر الثاني ان ما هو
 اخص من تلك القضية ليس لازما للاصل كالضرورة فانها
 اخص من الولاية فلا تكون لازمة لنفسها قوله ويظهر ذلك
 في التخلّف في بعض الصور كما يظهر ان يكون ما هو اخص من
 تلك القضية ليس لازما للاصل بالتخلّف في بعض الصور والثاني
 اليها الثاني القطب تعول ومنهم من ذهب الى انعكاس
 السالبة الضرورية لنفسها وهو ما سدر في ان كان صفة
 لتعيين ثبت لاحد مما بالفعل دون الاخر كما في قوله
 التي هي صفة للقرص والحمار معا ثابتة للقرص بالفعل والحمار
 بالامكان قوله والضابط في السوابق هي القاعدة انما السالبة
 الجزئية لا تنعكس الا في الخاصيتين فانهما تنعكس في
 خاصة انتهى بيان ما قاله الشارع القطب في شرح قول
 المنت وان كانت جزئية فالملك وطير والعرفية الخاصتان
 تنعكسان فقال اقول في دعوت ان السوابق الحكمية
 لا تنعكس وست منها تنعكس فالسوابق الجزئية لا
 تنعكس الا الملك وطير والعرفية فانها تنعكسان وعرفية
 خاصة انتهى قول القطب قوله واما السالبة الحكمية
 فكل ما في السوابق السبع المذكورة اي السالبة الحكمية ان
 لم يصدق عليها الوجود الوصفي اي ان لم تكن مشروطة
 عامه والاعرفية علم بل كانت من السوابق السبعة التي
 بينها الشارع القطب فلا تنعكس اصلا والسبع احو
 والوجود ثبوت وانما ثبوتان والمطرفة العامة وانما
 تنعكس هذه السبعة لان اخصها الوقتية وهي
 لا تنعكس وانما تنعكس الاخص لا ينعكس الا عموم
 وان صدق عليها الوجود الوصفي اي قوله مع قيد الوجود
 في البعض ببيان ان السالبة الكلية اذا صدق عليها
 الوجود الوصفي بان كانت مشروطة عامه او عرفية عامة

قستين